

المشهد السياسي

حاكم مصرف لبنان يُصرّ على تبديد أموال المودعين اطردوا رياض سلامة



(هيلم الموسوي)

لأول مرة منذ عقود طويلة، بات المبع العام لدى قوى سياسية رئيسية ضحي لبنان. يتجه نحو التخلف عن دفع الديون الجائرة. ومحاولته الحفاظ على الأموال اللازمة لتأمين حاجات اللبنانيين الأساسية وإبعاد شبح الجوع عنهم، وضّح طلة صمت أخريه، بإصراره على الحزم بذرائع لا قيمة لها امام تهديد لبنان بمحنة خطيرة تهدد وحدته وكرامة أبنائه. اطردها رياض سلامة

هل تدفع الديون المستحقة على لبنان بالدولار الأميركي، بموجب سندات اليوروبوندرز؟ يبدو السؤال مصيرياً هذه الأيام، وعلى ضفتي الإجابة، تقف المسؤوليات التاريخية، والحسابات الوطنية و«الأخلاق»، وكذلك القصاص والعدالة. وإذا أمكن تلاوة السؤال بصيغة أخرى، لكان أكثر بلاغة، لو سألنا: من سيتحمل مسؤولية تجويع شعبه ليرضي سارقي أموال اللبنانيين من المصرف والدائنين الخارجيين؟

بتبسيط، في شهر آذار المقبل، تستحق الدفعة الأولى من دين الدولة بالدولار الأميركي لهذا العام، البالغ نحو مليارين ونصف مليار دولار ومعها أكثر من ملياري دولار كفاونذ. الأموال الموجودة في مصرف لبنان، بما أنها سُحّت، فمن واجب الدولة أن تحافظ عليها بقداسة، لكي تضمن للبنانيين دواءهم وقمعهم وغذاءهم والوقود المطلوب لاستمرار عجلة الحياة، يعني، على الدولة التحسّك وحماية الحد الأدنى من الأموال للنجاة من الجوع والمرض والشلل.

خلال الأيام الماضية، بات النقاش حاسماً على المستوى الرئاسي والوزاري ومع القوى السياسية وطبعاً بمشاركة أساسية لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، بشأن الخيار، بين أن يدفع سلامة سندات اليوروبوندرز أو لا يدفع. فهذه الأموال التي يطلق عليها المصرف

المركزي اسم «الاحتياطيات»، ليست احتياطيات في حقيقة الأمر، بل موجودات في مصرف لبنان، تتألف بغالبيتها من أموال المودعين التي أودعتها المصارف في المصرف المركزي ولا يخفي المصرف أن لديه 30 مليار دولار أميركي، وفي ذات الوقت أنه مدين للمصارف 70 مليار دولار، أي بعجز قيمته 40 مليار دولار (علماً بأن بعض الخبراء يتحدّثون عن عجز وصل إلى أكثر من 52 مليار دولار).

ما يعني أنه إذا دفع سلامة سندات اليوروبوندرز، فإنه بيدها من أموال أمن اللدائنين الغذائي وسيبيهم الوحيد للحماية من الجوع، ويدفع أموالهم لبيس أموال الدائنين بمعنى أوضح، دفع الأموال للدائنين يعني سرقة أموال المودعين، لا المنعهم من استرداد أموالهم من المصرف وحسب، بل لتجويعهم أيضاً. في المرحلة الأخيرة، بات ثقة تقدير لخج المخاطر من استمرار لبنان

بمدف ديونه الجائرة إلى ناهيين دوليين ومحليين، وصار هناك ميل قوي عند غالبية القوى المعنية للتمنّع عن سداد الديون الجائرة، والبدء بالتفاوض مع الدائنين، كما فعلت دول عدّة من قبل. ولكن، ليس صعباً أن «يحزّر» اللبنانيون، أن سلامة يفوز - إلى جانب جوائزته كـ«أفضل حاكم» - بجائزة المقتصدي الأول لأي خيار وطني، كمثّل خيار التوقف عن دفع الديون الجائرة، وأنه يستخدم ذرائع مثل الحفاظ على سبعة لبنان المألمة حتى لا تتوقف القروض والتدفقات لتفكيك البلد وإبقاعه في محنة تهدّد وحدته وكرامة شعبه ومستقبله.

ويجدل سلامة جهده ويمارس ضغوطاً على رئيس الحكومة حسان دياب، مع تأكيد كل المؤشرات أن الرئيس الجديد صار قابلاً للبحث في فكرة التخلف عن دفع الديون والجوء الى التفاوض مع الدائنين، ومحاوله دفعه ليرضي الفكرة من أساسها.

**يدخل سلامة جهداً
ويمارس ضغوطاً على
رئيس الحكومة حسان
دياب لدفع السندات**



الأجنبية، وبذريعة أنها تحتاج إلى السيولة بالدولار - قامت أخيراً ببيع أجزاء من حصصها في هذه السندات، لتصبح النسبة 65% للأجانب مقابل 35% لها (من أصل 2,5 مليار). ولكي تكتمل «المنصبية»، تشير المعلومات إلى أن المصارف، عندما باعت السندات، احتفظت بحق استردادها عند استحقال التسديد. وبهذه الطريقة، وبما أن المصارف لا تستطيع الآن تحريك الأموال للخارج بسهولة، فإنها حتماً ستسترد سنداتنا من الجهات الأجنبية في حال قرر لبنان تسديد قيمة السندات عند استحقالها، لتترك هذه الأموال في الخارج. وفي هذه الحالة، لن تكون تلك الأموال خاضعة لأي قرار حالي، أو مستقبلي، يفرض قيود «كابيتال كونترول» على سحب الأموال من المصارف أو تحويلها إلى الخارج.

في ظلّ هذا الواقع، لوقف هذا الانهيار، الذي بدأ مساره الفعلي منذ بداية التسعينيات مع الحرية السياسية، لا بدّ من طرد رياض سلامة من موقعه قبل البحث في مصيره، وإجبار المصارف على إعادة الأموال إلى الداخل. لأن أي تفكير أو محاولات لوضع حد للسياسات التي أفلست البلد وأفقرت أهله، لا يمكن أن تتم بوجود رياض سلامة في مصرف لبنان. أي تغيير جذي يحتاج إلى قرارات مصيرية، وأولها كسر حلقة الاستدانة، وطرد راعي هذه الحلقة ومحاسبتها.

فهو قال قبل يومين، خلال لقاء مع وفد من «تجمّع رجال وسيدات الأعمال اللبنانيين في العالم»، إن «كل الذي حصل تألب على المستوى النقدي والمالي والاقتصادي ليس أزمة مالية وتقديرة واقتصادية، إنما هو مشكلة لها خلفيات سياسية مخضرة مسبقة، داخلية وإقليمياً ودولياً. الأزمة هي بمثابة خبطة في البلد والمقصود من هذه الخبطة هو هز الهيكل»، إن كان ذلك صحيحاً، وهو كذلك في جزء منه، فإن رياض سلامة هو أحد أبرز أدوات هذا المشروع، وأعماقها وأكثرها خطراً على مستقبل لبنان.

وربما سلامة هذا، ليس لوحده، بل معه الـ«40 حراسي» من جماعة المصارف، الذين على الشعب اللبناني أن يعرف منذ الآن أنهم مسؤولون رئيسيون عن جوعه المقبل، عن سابق إصرار وتصميم. فهذه العصافية - التي كانت حصصها تبلغ نحو 55% من سندات اليوروبوندرز التي تستحق قريباً مقابل 45% للجهات

في الواجهة

أيّ مغزى لكلام الرياض عن دياب: لا عداوة معه؟

**استفزازات سبجيهما
الرئيس حسانت دياب ضحي
جلسة الثقة بحكومته
الثلاثاء: خصومه ضحي كتلة
تيار المستقبل راس حربة
معارضته داخل القاعة،
وانضمام الشارع السني
الموالي للتيار إلى الحراك
باستخدام للاحتجاج واعتراض
الخطة الامنية وعرقلة
حصول الحكومة على
الثقة**

تقولاً تاصيف

جولة عربية تبدأ حتماً بالرياض بعد حصول حكومته على الثقة. إلا أن دياب لم يكف عن القول بأن دار الفتوى ستستقبله بعد نيل الثقة. بذلك اتاحت زيارة البخاري لدرمان الكهين بشيء من الإفراج الوشيك. تقاطع هذا الموقف مع معلومات في حوزة رئيس الحكومة تحدّثت عن انطباعات إيجابية ستجعل لقاءه بالمفتي مؤكداً.

بيد أن ثمة معطيات إضافية تعزز هذا الاعتقاد: أولها، تواصل حصل قبل أيام قليلة مع مسؤولين في المملكة بغية استشراف موقفها من رئيس الحكومة، فجاء الجواب أن «لا عداوة معه»، ذكر أيضاً أن لا أسباب لانزعاج الملكة منه، لكنها لا تستعجل الحكم عليه «قبل انتظار الأفعال»، وتالياً إيماله فرصة لم يُشر ضمنون هذا التواصل إلى غضب من إقصاء الحريري عن السرايا، وبدا أن الرياض غير مهتمة كأنها غير معنيّة به، ولم يعد الرجل «ولداً».

ثانيتها، بإزاء صمت الرياض حيال حكومة دياب، تبدو لافتة القطعة في علاقة سفيرها بالحريري، كأنها مرأة انقطاع علاقته بكبار المسؤولين السعوديين، وخصوصاً أن القناة الوحيدة - وقد تكون الأخيرة - تجمعه بالمملكة هي اتصاله بمسئّشان في الديوان الملكي هو نزار علولا. أضف الوة الشخصي المفقود بين البخاري والحريري.

الأمير نفسه بالنسبة إلى مفتي الجمهورية. منذ 8 كانون الأول المنصرم، عندما أعلن سمير الخطيب اعتذاره عن ترؤس الحكومة من أمام دار الإفتاء، لم يصدر أي موقف علني للمفتي حيال الاستحقاق الحكومي، سوى ما أورده الخطيب نقلاً عن دريان أنه يسمي الحريري لثأسة الحكومة.

كذلك لم يجتمع المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى منذ 26 تشرين الثاني الفائت، هو الذي اعتاد مواكبة الاستحقاقات المهمة وخصوصاً التي تعني الطائفة، فطالبي اجتماعه الأخير حينذاك باستعجال إجراء الاستشارات النيابية الملزمة التي أبطأ رئيس الجمهورية ميشال عون دورتها، وأخرها 30 يوماً عن موعدا التقليدي.

الخلام الراجح منذ تكليف دياب، أن لا تواصل بينه والمرجعية الدينية السنية الأولى. قيل الكلام نفسه بعد إعلان حكومته. رغم أن المفتي لم يهينه في المرة الأولى، ولا الثانية، إلا أن لا موقف سلبياً ظهر للعيان من ذلك ما عني انتظار بعض الوقت. سوى ما نقله سمير الخطيب، لم تجهر دار الإفتاء باسمها برفض دياب لئلا يقال بأنها تتدخل في استحقاق دستوري. كذلك لم ترحب بالرجل، ولم تعتر عن حماسة له. البعض عزأ الأمر إلى ضغوط مارستها الحريري على صاحب الدار، على نحو ما فعل حينما ارغم الخطيب على زيارة دار الإفتاء أو لا قبل بيت الوسط لإعلان انسحابه من رئاسة الحكومة، ودعم ترشيح الحريري.

ما قبل عن دار الإفتاء، زوي أيضاً عن السعودية. الأولى تنتظر الثانية وليس العكس. لم تدل الرياض بأي إشارة غضب إلى تكليف دياب ثم بعد إعلانه حكومته، لكنها لم ترسل أيضاً إشارة معاكسة. مجرد التبريت أتاح للكهين بيان علاقة رئيس الحكومة بالملكة ليست بالسوء الذي يروج له البعض، وقد لا تكون كذلك، وهو ما حمله على القول بأنه في صدد

أيّ مغزى لكلام الرياض عن دياب: لا عداوة معه؟

حزب القوات اللبنانية سمير جعجع حملها إليها الوزير السابق ملحم الرياشي الذي زارها الأربعاء ما قبل الأخير، مقترحاً في لقاء جمعه بفریق عمل الملف اللبناني هناك، رعايتها مصالحة بين جعجع والحريري جمعهما قبل الوصول إلى إحياء ذكرى 14 شباط، كأنما تساعد على بعث الروح في قوى 14 آذار. جواب المملكة أنها لا تتدخل في شأن بين

وإن أودنا من يمثلهما. كذلك بالنسبة إلى الحليف السابق حزب الكتائب. الرئيس فؤاد السنورع لم يكن حتى الياحرة قد دُعي إلى الذكرى. أما النائب نهاد المشقوق فشطب اسمه من لائحة المدعوين.

ثالثها، توجيه دار الإفتاء دعوة إلى عقد اجتماع للمجلس الإسلامي الشرعي الأعلى اليوم، دُعي إليه دياب على أن يصدره الحريري والرئيسان نجيب ميقاتي وتامم سلام. بلغ إلى رئيس الحكومة بعدما تبلغ الدعوة الأربعمائة أن الرؤساء السابقين في صدر نصب مكمن له من خلال بيان على طاوله المحاكم السعودية 130 دعوى شخصية رفعتها ضده - كموطن سعودي - موظفو شركته «أوجيه سعودي» المصروفون بلا تعويضات. تهاجم متراكم الديون المترتبة على الشركة التي تبلغ 10 مليارات دولار فلما تصفيتهما جلبت 4 مليارات دولار فقط.

لعل المفارقة التي يريد جعجع تجنّبها، أن إحياء ذكرى اغتيال يعينهما وحدهما بالذات.

تؤمّن دياب من فح ينصه له أسلافه فأعذر عن حضور اجتمع للمجلس الشرعي (هيلم الموسوي)



(هيلم الموسوي)